المنظَّماتُ غيرُ الحكوميَّةِ والمجتمعُ المدنيُّ في لبنانَ بينَ الدَّورِ المحليِّ والاختراقِ الدولي

■ د. حسن محمد الزين[1]

ملخّص

تعالجُ الدِّراسةُ قضيةَ منظَّمات المجتمعِ المدنيِّ والمنظَّمات غيرِ الحكوميَّة في لبنانَ، من حيثُ تاريخ نشوئها في دولِ المركزِ الغربيِّ الأوروبيِّ، ومسار انتقالها إلى لبنانَ زمنَ السلطنة العثمانيَّة في القرنين التاسع عشرَ والعشرين، وتطوُّرها خلال الحرب الأهليَّة وما بعدها، وإحصاء أعدادها وأقسامها وبنيتها وهياكلها وتصنيف قطاعاتها، وآليَّات عملها القانونيَّة والإداريَّة، ومصادر تمويلها وطفرات تطوُّرها النوعيِّ التي بدأت بعد العام ٢٠٠٥، تاريخ صدور القرار ١٩٥٩، والانسحاب السوريِّ من لبنانَ، واغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري، وبحث الأسباب والعوامل والدوافع خلف هذا التطوُّر الاصطناعيِّ المموَّل والموجَّه أميركيًّا ودوليًّا، وأدوارها الوظيفيَّة والتنمويَّة والسياسيَّة، وصولًا إلى تشخيص خيوط التدخُّل الدوليِّ في أهدافها وبرامجها، وتحوُّلها إلى أحزاب سياسيَّة ومشاريعَ سلطة لخدمة مخطَّطات أميركيَّة ودوليَّة، والتعقيدات التي واجهتها في ظلِّ شبكات الفساد والبنية الطائفيَّة للمجتمع والسلطة في لبنان. ويُعرِّج البحثُ على تداعيات قرار الرئيس الأميركيِّ (ترامب) بوقف التمويل للمنظَّمات غير الحكوميَّة من خلال وكالة USAID وتأثيره في لبنان.

الكلمات المفتاحية: الطائفيَّة، المجتمع المدنيُّ، منظَّمات غير حكوميَّة NGOS، جمعيَّات، السلطنة العثمانيَّة، المتصرفيَّة، وكالة التنمية الدوليَّة الأميركيَّة USAID، قوى ١٤ آذار، اتفاق الطائف.

1 - دكتوراة في العلوم السياسية ، قسم العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية

المقدِّمة:

شقَّ مفهوم المجتمع المدنيِّ طريقَه إلى الفكر السياسيِّ في أوروبا في القرنين السابع والثامن عشر، بالتَّزامن مع صعود مفهوم سيادة الدولة الأمَّة Nation State الذي نجم عن معاهدة وستفاليا (Westphalia) عام ١٦٤٨ بين دول أوروبا الغربية والوسطى، في لحظة تأسيس الدولة الحديثة التي أنهت صراعًا مريرًا امتدَّ لنحو ثلاثين عامًا، ارتُكِبت فيه مذابحُ فظيعة من قِبَل المذاهب الدينيَّة والممالك الأوروبيَّة، ذهب ضحيَّتها الملايين من الناس.

وفي منتصف القرن العشرين، وبعد استقلال كثير من البلدان عن الاستعمار، وتوسُّع النَّزعة الوطنيَّة والقوميَّة، والرُّوح الثَّوريَّة الاستقلاليَّة التي تزامنت مع انتشار الأفكار الاشتراكيَّة والشيوعيَّة، كان الاتجاه لاعتبار المجال والشأن العامِّ حقلًا احتكاريًّا مملوكًا للقطاع العامِّ والدَّولة.

لكنَّ النِّصفَ الثاني من القرن العشرين، خاصة في فترة السبعينيَّات، بدأ يشهد تحوُّلًا عالميًّا نحو انتشار وتوسُّع منظَّمات المجتمع المدني بفعل الاتجاهات والتيَّارات النيوليبراليَّة، ما جعل بعض الباحثين يطلقون عليها صفة القطاع الثالث الذي احتل المساحة الفاصلة بين المجتمع والدولة، وبين القطاع الخاص والقطاع العام.

ومنذ السبعينيات، بدأت الجهات الدوليُّة بدعم إنشاء المنظَّمات غير الحكوميَّة في لبنان، ومن هذه الجهات المعسكر الشرقي أو الاتحاد السوفياتي الذي كان يدعم اليسار والفصائل الفلسطينية، وخاصة حركة فتح (منظمة التحرير الفلسطينية)، والجبهة الديمقراطية التي أسهمت في إنشاء وتمويل عدة جمعيَّات، منها على سبيل المثال: جمعيَّة النَّجدة الشعبيَّة التي تأسست عام ١٩٧٤ بجهود متطوِّعين لبنانيين، وهي جمعيَّة فاعلة إلى اليوم وتضمُّ ١٢٥٠ عضوًا ومتطوعًا[1]،

١ - موقع جمعية النجدة الشعبية اللبنانية على الإنترنت.

ومن هذه الجمعيَّات أيضًا منظَّمة عامل التي تأسست عام ١٩٧٨ من متطوِّعين، وتلقَّت مساعداتٍ من جهات فرنسيَّة (أطباء بلا حدود) وبلدان غربية، ولا تزال فاعلة في القطاع الصِّحِّي والتثقيفي، وتضمُّ ١٢٠ متطوِّعًا وموظَّفًا[١].

وفي العام ١٩٨٣، ظهرت مؤسَّسة رفيق الحريري باعتبارها أهمّ منظَّمة غير حكوميَّة أسهمت في الأعمال الإغاثية وتقديم المنح للطُّلاب والمساعدات للمحتاجين[٢]. رغم أنها تحوَّلت لاحقًا إلى الغايات السياسية والإعمارية والمقاولات، بعد تولِّي الراحل (رفيق الحريري) رئاسة الحكومة، بموجب اتِّفاق الطائف عام ١٩٩٠، وبروز مشروع (سوليدير) لإعمار وسط بيروت.

أما عن المنظمات الدوليَّة، فبعضها يعمل في لبنان منذ ٧٠ عامًا، على رأسها منظمة فريدريش أيبرت (Friedrich Ebert) الألمانية التي وصلت إلى بيروت عام ١٩٦٦، وفي هذا الإطار يقول (أخيم فوكت- Achim Vogt)، ممثِّلها في لبنان: "كان مكتب المؤسسة في بيروت أوَّل المكاتب التي افتتحت عام ١٩٦٦ في الشرق الأوسط، وكان للمكتب هدفان: مساعدة لبنان واللبنانيين، وليكون محور المنطقة بأكملها"[٣].

وفي التسعينيات وَفدَت إلى لبنان منظَّمة أوكسفام (Oxfam) البريطانية عام١٩٩٣ [٤].

لكنَّ الطَّفرةَ الهائلة للجمعيَّات جاءت بعد الانسحاب السوري عام ٢٠٠٥؛ حيث تأسَّس خلال ٥ سنوات (من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠) ما لا يقلُّ عن ٢٥٠٠ جمعيَّة بمعدَّل ٥٠٠ جمعيَّة ومنظَّمة سنويًّا وفق بيانات وزارة الداخليَّة[٥].

وفي ضوء ذلك، يعالج البحثُ تاريخَ وواقعَ المنظَّمات غير الحكوميَّة في لبنان إحصاءً وقطاعات، وبنية ونشاطًا وتمويلاً، والمحدِّدات القانونية لتأسيس الجمعيَّات المحليَّة والأجنبيَّة، والتمويل والاختراق والاستثمار الأميركي في هذه المنظَّمات تحقيقًا لمجموعة أهداف سياسية، سنعرضها بالاستناد إلى الوثائق والمستندات.

---

١ - كامل مهنا: مواجهة الاستثمار المفرط لمنظمات المجتمع المدني، ص.ص٦٥-٦٦، ص.ص٢٤٧-٢٤٨.

٢ - مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية، وموقع مؤسسة رفيق الحريري على الإنترنت.

٣ - نيكول طعمة، فريدريش إيبرت تحتفل بعيدها الخمسين في لبنان، نشر بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٧

4 - https://www.oxfam.org/en/what-we-do/countries/lebanon

٥ - تأسيس الجمعيات في لبنان، مجلة الشهرية، شركة الدولية للمعلومات، عدد ١٧١، كانون الثاني ٢٠٢٢

أوَّلًا: التطوُّرُ التَّاريخيُّ لواقعِ الجمعيَّاتِ والمنظَّماتِ غيرِ الحكوميَّةِ في لبنانَ

في القرنين السَّادس والسَّابع عشر كان لبنان خاضعًا للسلطنة العثمانية، عندما كانت أوروبا تشهد نموًّا لتيَّار فكريٍّ متنوِّر يناهض الكنيسة، عُرف بعصر النَّهضة وعصر التنوير؛ حيث ظهرت التيَّارات العلمانيَّة والليبراليَّة التي نادت بسيادة الرُّوح العلميَّة والعقلانيَّة والمدنيَّة، بعيدًا عن محوريَّة الفكر الدينيِّ الكنسيِّ وهيمنة المؤسَّسة الكاثوليكيَّة التي كانت تتمتع بسلطة دينيَّة وقضائيَّة وسياسيَّة مطلقة، فكانت معفاةً من الرُّسوم والضرائب والمقاضاة أمام المحاكم العاديَّة، وكانت تملك حقوقًا خاصة سامية لا يتمتع بها الأفراد، ألهم هذا الاشتباك مُفكِّري العقد الاجتماعي: (توماس هوبز-Thomas Hobbes)، و(جون لوك-John Locke)، و(جان جاك روسو-Jean-Jacques Rousseau) الذين وضعوا الأسس الحقيقيَّة للمجتمع المدني الحديث، ولقواعد العَلاقة بين الحاكمين والمحكومين وبين المواطنين والدَّولة، وكرَّسوا التَّرادف بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني[1].

وفي القرن التاسع عشر، استغلت أوروبا ضعف الدولة العثمانية، فتغلغت في جبل لبنان من منافذ الصراعات الطائفية والتنوع الديني، على أثر الحرب الطائفية التي اندلعت عام ١٨٦٠ بين الدُّروز والموارنة، وسعت إلى إيجاد موطىء قدَم لها في المنطقة، وخاصة بعد إقرار السلطان (عبد المجيد الأول) نظام المتصرِّفيَّة في جبل لبنان[2]، وهكذا دخلت في عَلاقات ثقافيَّة مع المسيحيين والدروز، وأوفدت قناصلَها إلى جبلِ لبنانَ[3].

في العام ١٨٦٠، افتتحت مدرسة العُميان في بيروت، وهي الأولى على مستوى الشرق الأوسط تحت إدارة السيدة إليزابيت (طومبسون-Elizabeth Thompson) زوجة المُبشِّر البريطاني (جيمس طومبسون- James Thompson)، مدير المستشفى البريطاني السوري،

---

١ - كامل مهنا: مواجهة الاستثمار المفرط لمنظمات المجتمع المدني، ص٤٩.

٢ - متصرِّفيَّة جبل لبنان: هو نظام حكم أقرَّته الدولة العثمانية، وعُمل به من عام ١٨٦١ وحتى عام ١٩١٨، وقد جعل هذا النظام جبل لبنان منفصلاً من الناحية الإدارية عن باقي بلاد الشام، تحت حكم متصرِّف أجنبي مسيحي عثماني غير تركي وغير لبناني، تعيِّنه الدولة العثمانية بموافقة الدول الأوروبية العظمى الست: بريطانيا وفرنسا وبروسيا وروسيا والنمسا وإيطاليا. وقد استمر هذا النظام حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وإعلان الانتداب الفرنسي على لبنان (١٩٢٠-١٩٢٣).

٣ -حسن الجوني: المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، موقع مجلة الجيش اللبناني، العدد ٨٩، تموز ٢٠١٤.

والمشرف على خط قطار إسـطنبول الهند عبر العراق. وفي العام ١٨٦٨ أسَّسـت (طومبسون) جمعية تسمَّى" جمعية السيِّدات للتحسين الاجتماعي والديني للأنثى السوريَّة" ومركزها بيروت، وفي العام ١٨٧٦ تغيَّر اسم الجمعية إلى "المدارس البريطانية السورية وإرساليَّة الكتاب المقدس للتحسين الاجتماعي الديني للأنثى السورية"[١].

وقد توطَّدت عَلاقة السـيدة (طومبسون) بالجهات الرسميَّة اللبنانية في المتصرفيَّة، وتعززت عَلاقاتها مع السلطان العثماني (داوود باشا)، بعد زيارة أمير مقاطعة وايلز البريطانية إلى لبنان عام ١٨٦٧؛ حيث زار بلدة عين زحلتا في قضاء الشوف. وأنشأت (طومبسون) عشرات المدارس في قرى مُتصرفيَّة جبل لبنان، من دير القمر حتى حاصْبَيَّا، وتلقَّت دعمًا من السيدة (نايفة جنبلاط)، وتوسَّـعت في أحياء رأس بيروت وصولاً إلى زقاق البلاط، وكانت تعمل تحت مبدأ المنظَّمات غير الحكومية، خاصة بعد أن تحفَّظت على عملها المؤسسات الكنسيَّة الكاثوليكيَّة[٢].

وهكذا، تمكَّنت المؤسَّسـات التبشـيريَّة والإرسـاليَّات الغربية من إعداد الكوادر المرتبطة بمشروعها ثقافيًّا وسياسـيًّا من خـلال التعليم. وانتقلت من إدارة المدارس إلى إنشـاء الكلِّيات والجامعات، وعلى رأس هذه الجامعات الكلِّيَّة السوريَّة البروتستانتية التي تأسَّست عام ١٨٦٦، وسُمِّيت لاحقًا بالجامعة الأميركية في بيروت، تبِعها تأسيس الجامعة اليسوعيَّة – القدِّيس يوسف - في بيروت عام ١٨٧٥.

ويُظهر البحثُ في تاريخ انتشـار الجمعيَّات في جبل لبنـان وجودَ عَلاقة ارتباطيَّة بين تاريخ صدورِ قانون تنظيم الجمعيَّات العثمانيِّ الصادرِ بتاريخ عام ١٩٠٩ الذي نظَّم عمل الجمعيَّات، وبين الخشية من انتشار المجموعات القوميَّة العربية السرِّية المناهضة للسلطنة العثمانيَّة.

ودلَّت الوثائقُ على بروز دور للجمعيَّات القوميَّة بداية القرن العشرين فكانت جمعيَّة بيروت السّريّة، وروَّادها في الغالب من المفكِّرين السُّوريِّين، وبنوع خاص من أبناء الطوائف المسيحيَّة اللبنانيَّة، وكانت بيروت مركزًا لنشـاط الجمعيَّة، وأهدافها إظهار الحقوق العربيَّة وإبراز مساوئ

١ - سهيل منيمنة: إليزابيت بوين طومبسون من روَّاد النهضة التعليمية في لبنان وبيروت خاصة ١٨١٢-١٨٦٩، جريدة اللواء، نشر بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٦.

٢ - سهيل منيمنة: إليزابيت بوين طومبسون من روَّاد النهضة التعليمية في لبنان وبيروت خاصة ١٨١٢-١٨٦٩، جريدة اللواء، نشر بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٦.

الحكم التركي"[1].

ولذلك نصَّ قانون الجمعيَّات العثماني لعام ١٩٠٩ في المادة رقم ٣ على "عدم جواز تأليف جمعيَّـات تخالف أحكام القوانين والآداب العموميَّـة أو بقصد الإخلال بالملكيَّة وكمال ملكيَّة الدولة أو تغيير شـكل الحكومة الحاضرة أو التَّفريق بين العناصر العثمانيَّة المختلفة"، ويرفض إعطاء العلم والخبر لها، وتحلُّ بمرسـوم يصدر في مجلس الوزراء"، ونصَّت المادة ٤ على منع "تأليف جمعيَّات سياسيَّة أساسها أو عنوانها القوميَّة والجنسيَّة"[2].

وفي رد فعل على انتشـار الإرسـاليَّات والجمعيَّات ذات الطابع المسيحي دعمت السلطنة العثمانية تأسـيس جمعية المقاصد الخيريَّة الإسـلاميَّة عام ١٨٧٨ على يـد (عبد القادر قبَّاني) من أهالي بيروت[3]. وفي عام ١٩١٢ نشـأت جمعيةُ الكشَّافِ المسلمِ بصفته فرعًا تابعًا لجمعيَّة المقاصد الإسـلاميَّة، وأسَّسَ (عبد الجبار خيري) أوَّلَ فرقةٍ كشـفية في مدرسة "دار العلوم" في منطقة كليمنصو في بيروت[4].

وفي عام ١٩٤٥ تأسَّسـت جمعيَّـة الصليب الأحمر اللبناني بصفتها جمعيَّة وطنيَّة مسـتقلَّة بموجـب علم وخبر رقم ١٠٦١ معترف بها ذات منفعة عامة منذ العام ١٩٤٦، وفريقًا مسـاعدًا للجهاز الطبي في الجيش اللبناني[5].

وخـلال الحـرب الأهليَّة ١٩٧٥- ١٩٩٠ تكاثـرت الجمعيَّات؛ نتيجة الظروف الاسـتثنائيَّة للحرب وسقوط القتلى، والجرحى، والدَّمار، والجوع وأعمال التهجير، وفقدان المواد الغذائية، الأمـر الذي تطلَّب تدخُّلًا مباشرًا من الأحزاب، مضافًا إلى اللجان الشـعبية في الأحياء، ناهيك عن عشرات المنظمات الدولية.

وفي العام ١٩٩٨ أنشأت الحكومة اللبنانية المجلس الاقتصادي - الاجتماعي الذي تتمثَّل

---

١ - سهيل منيمنة: إليزابيت بوين طومبسون من روَّاد النهضة التعليمية في لبنان وبيروت خاصة ١٨١٢-١٨٦٩، جريدة اللواء، نشر بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٦

٢ - قانون الجمعيات العثماني، منشور على موقع مركز المعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية.

٣ - زياد سامي عيتاني: المقاصد ...من المؤسسين الى المؤسسة، منارة علم ومعرفة وتنوير، موقع لبنان الكبير، نشر بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٢.

٤ - موقع جمعية الكشاف المسلم على الإنترنت.

٥ - حسن الجوني: المنظَّمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، موقع مجلة الجيش اللبناني.

فيــه عناصر مختلفة مــن المجتمع المدني؛ لإعطاء مشــورة للحكومة في المســائل الاقتصادية والاجتماعيــة. وفي بدايــة العام ٢٠٠٠ جــرى تعيين ٧٢ عضوًا في المجلــس الذي يهدف إلى تكوين رؤية وطنيَّة وتعزيز القدرات[١].

ثانيًا: مفهومُ وتعريفُ الجمعيَّات والمنظَّمات المدنيَّة لبنانيًّا وأميركيًّا

في الواقع، تتخذ الجمعيات والمنظَّمات أســماء وعناوينَ مختلفة، تدلُّ عادةً على موضوعها: فهي تُسمَّى ناديًا، أو حزبًا، أو تعاونية، أو هيئة إنسانيَّة أو منظَّمة غير حكومية أو منظَّمة عمل إنساني أهلي، أو صندوق تعاضُد، أو مركز دراسات... وغير ذلك من التسميات. وفي العقود الأخيرة، نشأ مصطلح القطاع الثَّالث للدلالة على الحلقة الوسيطة بين المجتمع والدولة وبين القطاعين الخاص والعام، وذلك على يد نخبة تعمل ضمن مراكز البحث الأميركية ومعاهدها، وصندوق النَّقد الدولي، والبنك الدولي، وتيَّار العولمة والليبراليَّة الجديدة، وهي أدوات الهيمنة الأميركية والغربية، وبرز من هؤلاء (أميتاي آيتزيوني-Amitai Etzioni)، وهو مواطن إسرائيلي أميركي، كان مستشــارًا للرئيس الأميركي (جيمي كارتر- Jimmy Carter)، نشر أفكاره في كتابه "من الإمبراطورية إلى المجتمع"، ومن خلال كتابه الثَّاني "الخير العام: إشكاليَّات الفرد والمجتمع في العصر الحديث"[٢].

عرَّفــت المادة الأولى من قانــون الجمعيَّات العثماني لعــام ١٩٠٩ الجمعيَّة بالنصِّ الآتي: "مجموعة مؤلَّفة من عدة أشــخاص لتوحيد معلوماتهم أو مســاعيهم بصــورة دائمة ولغرض لا يُقصد به اقتسام الرِّبح"[٣].

فيما عرَّفت وزارة الخارجية الأميركية المجتمعَ المدنيَّ، أنه "مجموعة من المنظَّمات الاجتماعية التي شــكَّلها المواطنون طوعًــا لتعزيز الأهداف أو المصالح المشــتركة. ويشــمل ذلك منظَّمات أبحاث السياسة العامَّة المستقلَّة، ومنظَّمات المناصرة، والمنظَّمات التي تدافع عن حقوق الإنسان وتعزِّز الديمقراطيَّة، والمنظَّمات الإنسانية، والمؤسَّسات والصناديق الخاصة، والصناديق الخيريَّة،

١ - حسن الجوني: المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، موقع مجلة الجيش اللبناني.

٢ - رند وهبي: القطاع الثالث: استعمرونا، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٥

٣ - قانون الجمعيات العثماني لا يزال ساري المفعول في لبنان، منشور في موقع مركز المعلوماتية القانونية، الجامعة اللبنانية.

والجمعيَّات، والجمعيَّات، والشركات غير الربحية، ولا يشمل الأحزاب السياسية. إن وجود مجتمع مدنيٍّ قويٍّ ومستقلٍّ عن سيطرة الدولة أو مشاركة الحكومة ضروري لازدهار الديمقراطية "[1].

يتقاطع التعريفان العثماني (الساري المفعول في لبنان) والأميركي في ٣ عناصر، هي:

١. الإرادة المشتركة لمجموعة من الأشخاص.

٢. عدم ابتغاء الربح.

٣. تحقيق مصالح وأهداف عامة أبعد من مصالح مؤلِّفيها.

عــلى مســتوى التمييز بــين الجمعيات الأهليــة ومنظــمات المجتمع المدني، يــرى الخبير والمستشار الإقليمي في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (أديب نعمة)، أن "هناك تمييزاً بين ما يسمَّى الجمعيات الأهلية، وهي التنظيمات ذات الطابع التقليدي، مثل الجمعيات الخيرية وذات الطابع الديني والعائلي أو الطائفي، وبين المنظَّمات التي تسمَّى مدنيَّة، بمعنى أنها حديثة وتعتمــد مقاربات تنموية. والحقيقة، أن هناك مبالغة في هذا الفصل، فالمجتمع المدنيُّ موجود منذ ما قبل ١٥٠ سنة تقريبًا، ومؤخرًا بتنا نستعمل مفهوم المجتمع المدنيِّ في إطار التنمية[2].

ويتابع نعمة: "هناك فارق بين المجتمع المدنيِّ ومنظَّمات المجتمع المدنيِّ. فالمجتمع المدنيُّ هو مســاحة التشــكُّل الاجتماعي التي تقع خارج الدولة باعتباره جهازًا، وخارج السوق بما هي مساحة محكومة بقانون الربح، وأيضًا خارج المساحة الخاصة التي تمثِّلها الأسرة. أما ما يسمَّى بمنظَّــمات المجتمع المدني، فهي الجمعيَّات واللجــان والهيئات والتنظيمات والحركات التي تتشكَّل أو تنشط ضمن المجتمع المدني. ومن الأمثلة على ذلك الجمعيَّات والأندية والنقابات والاتحادات المهنيَّة والروابط، واللجان الشعبية، والحركات الاجتماعية. وأحد الأمثلة التطبيقية عــلى ذلك هو ما حصل في الثورات العربية. فالثورتان اللتان اندلعتا في مصر أو تونس قام بهما فعليًّا المجتمع المدني وليس منظَّمات المجتمع المدني"[3].

---

1 - Non-Governmental Organizations (NGOs) in the United States. Bureau of Democracy, Human Rights, And Labor. January. 20, 2021. https://www.state.gov

٢ - سلوى فاضل: منظمات المجتمع المدني في لبنان، مَن وكيف ولماذا ومتى؟، شؤون جنوبية، نشر بتاريخ ٢٠١١/١١/١٣

٣ - سلوى فاضل: منظمات المجتمع المدني في لبنان، مَن وكيف ولماذا ومتى؟، شؤون جنوبية، نشر بتاريخ ٢٠١١/١١/١٣

ثالثًا: الآليَّاتُ والصِّيَغُ القانونيةُ والإجرائيَّةُ لتأسيسِ الجمعيات ومنظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ

لا تأخذ كل منظَّمات المجتمع المدنيِّ شـكلَ الجمعيات الأَهليَّـة التقليديَّة، فبعضها يأخذ شـكلَ شركات مدنيَّة للتهرُّب من القيود القانونية والماليـة، وخاصة لتجنُّب حلِّها من قبل وزارة الداخليَّة.

تنتشر الأحكام القانونية التي تعالج قضايا الجمعيَّات بشكل مبعثر في قوانين وأنظمة عديدة، ومن خلال مراجعتها، يمكن أن تصنَّف الجمعيات على أساس البُعد القانونيِّ المرتبط بتأسيسها، ووفق النِّظام الخاصِّ الذي يرعاها:

١. ترعاهـا قوانين خاصة بها، وهـي: نقابات المهـن النظاميَّة (مثـلاً: نقابة المحامين، الأطباء، المهندسين ... إلخ)، أو المهن الحرَّة، ونوع خاص من صناديق التعاضد.
٢. ترعاها قوانين عامَّة تنصُّ على نظام الترخيص المسـبق، وهذه الجمعيات هي بشكل خـاص: الجمعيَّـات الأجنبية، وجمعيـات الشـباب والرياضة، والنقابـات المهنيَّة والعمَّالية، وصناديق التعاضد، والتعاونيات.
٣. وهي سـائر الجمعيات الأخرى، وخاصة ذات الطابع الاجتماعي والعائلي والتنموي والخـيري، بما في ذلك الأحزاب السياسـية (إذ لا يوجـد قانون خاص للأحزاب في لبنان)، ويرعاها قانون الجمعيات الصادر سنة ١٩٠٩.

وبحسب ما نصَّ عليه قانون الجمعيات وتعديلاته وما أكَّدته اجتهادات مجلس شورى الدولة (القضاء الإداري في لبنان)، فإن تأسيس الجمعيات لا يحتاج إلى ترخيص من أية إدارة عامَّة.

تنشـأ الجمعية (بما فيها الأحزاب السياسـية) بمجرد التقاء مشـيئة مؤسِّسيها وتوقيعهم على أنظمتها العامة والداخلية. وجُلُّ ما يتوجَّب على الجمعية القيام به بعد تأسيسها هو تسليم الإدارة بيانَ الإعلام المتعلِّق بواقعة التأسـيس وبمعلومات حدَّدها القانون (المادة ٦) فقط؛ وذلك لكي لا تعتبر من الجمعيات السِّرِّيَّة، ولكي تكتسب الشخصية المعنويَّة تجاه الآخرين.

وفي هـذا السـياق، يجدر التنبيـه إلى أنَّ «الجمعيَّـات والمنظَّمات غـير الحكومية الدولية والأجنبية» ليسـت فقط الجمعيـات التي يكون مركزها الأسـاس في الخارج أو التي يؤسِّسـها أشخاص غير لبنانيين، بل تشمل أيضًا أي جمعية يكون رُبع أعضائها أو أكثر من الأجانب، وتعتبر كذلك جمعية أجنبية ولو كان غالبية مؤسِّسيها وأعضائها لبنانيين (حتى ثلاثة أرباعهم)، وفق قرار

المفوَّض السَّامي رقم ٣٦٩ الصادر سنة ١٩٣٩، والذي يعطي مجلس الوزراء حقَّ منح التَّرخيص بموجب مرسوم». ويجدر التمييز بين الجمعيَّات الأجنبية وفروع تلك الجمعيات التي تعمل في لبنان عبر جمعيات محلِّية علمًا أنها غير حاصلة على أي ترخيص، وتتجنَّب الخضوع لرقابة الأجهزة الرسمية الحكومية والأمنية المعنية[١].

بعض المنظَّمات يأخذ أشكالاً تبعًا للمرجع الممـوِّل ونوع وموضوع المهامِّ والبرامج. ومن أنواع هذه الجمعيات منظَّمات مرتبطة بالدولة بعلاقات خدماتية وتمويلية، ونوع معروف باسم (NGOs)، وهي ليست جزءًا رسميًّا من جهاز الدولة، ولكنَّها لأسباب مختلفة أنشأتها الدول لتمثيل مصالحها في قطاع التنمية، كما تُجبرَ الدول غالبًا على استخدام المنظَّمات غير الحكومية للوصول إلى مصادر أموال المساعدات الدولية.

هناك أيضًا أنواع أخرى من مصادر التمويل، مثل "المنظَّمات غير الحكومية" التي تنظِّمها الجهات المانحة (Donor-Organized NGOs /DONGOs). ويشير هذا المصطلح إلى المنظَّمات غير الحكومية المكلَّفة من منظَّمات مانحة دوليَّة بإعداد برامج المساعدة الإنمائيَّة.

فالبنك الدوليُّ، على سبيل المثال، يعمل على نطاق واسع منذ سبعينيَّات القرن الماضي مع منظَّمات DONGOs المسؤولة عن تنفيذ المشاريع التي يموِّلها بصفتها مزوِّدة للخدمات.

رابعًا: مصادرُ تمويلِ الجمعيَّات والمنظَّمات في لبنانَ

نشير إلى أن الاحتراف في "المنظَّمات غير الحكومية" غيَّر من طبيعة جمعيَّات "المجتمع المدنيِّ"، فقد تحوَّلت إلى الاحتراف الذي يستلزم البحث الدائم والسعي المستمرَّ لتوفير الدعم الماليِّ المطلوب لتأمين رواتب المحترفين. وبعد أن كانت المنظَّمات تقوم على العمل التطوُّعي، تطوَّرت بسرعة نحو العمالة المأجورة (لوجستيُّون، إعلاميُّون، إداريُّون، أطباء، مهندسون، مدرِّسون، محامون...)، وبالتالي باتت خاضعة في عملها لمنطق "من يَدفع يُشَغِّل"[٢].

---

١ - نيقولا غصن: اقتراح قانون لإخضاع «الجمعيات الأجنبية»: لا حرية إلا تحت سقف «السياسات العامة»، موقع المفكرة القانونية، نشر بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٤.

٢ - جوزف عبد الله: منظمات المجتمع المدني المعاصر: بين العلم السياسي واللغة المخادعة، جريدة الأخبار، نشر في ٢٠١٩/٤/٨.

وفي هذا الضوء، يتطرَّق التمويل إلى ثلاثة مصادر رئيسة، وهي:

١ - المصادرُ الذاتيَّةُ والتبرُّعاتُ

هي مصادر تعتمد على اشتراكات الأعضاء، وعلى تسويق الخدمات التي تقدِّمها المنظَّمات، ولا يمكن التعويل عليها وخصوصًا لدى الجمعيَّات التي تعمل على نطاق جغرافي ضيِّق؛ لأنها تشكِّل نسبة ضئيلة جدًّا من الموازنات.

٢ ـ المصادرُ الحكوميَّةُ

تسهم الحكومة ووزارة الشؤون الاجتماعية بما يعادل ١١٪ من تمويل أنشطة المنظَّمات غير الحكوميَّة، وقد بلغت القيمة الاقتصادية للقطاع الأهلي نحو ١٠٠ مليون دولار[١].

ويؤكد (أديب نعمة)، الخبير والمستشار الإقليمي في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – الإسكوا، أن الحكومة اللبنانية تموِّل فقط قرابة ٤٠٠ جمعية ومنظَّمة بنظام التعاقد مع وزارة الشؤون الاجتماعية، وهي نسبة أقل من ٥٪ من مجموع الجمعيات، تنفذ مشاريع لخدمة الدولة"[٢].

٣ ـ المصادرُ الأجنبيَّةُ

ازداد عدد المنظَّمات الدولية التي تسهم في تمويل الأنشطة الإغاثية. ويقدَّر حجم هذا الدعم بنسبة ٥٢٪ من إجمالي تقديمات القطاع الأهلي[٣].

وفي موضوع التمويل الأجنبي، جاء تصريح وزير الداخلية اللبناني الأسبق (العميد محمد فهمي) ليفجِّر مفاجأة، ويطرح عددًا من الأسئلة عن عَلاقة المنظَّمات بالسفارات والدول المانحة، عندما كشف في مقابلة تلفزيونية عن أن "هناك أكثر من ٣٥٠٠ منظَّمة غير حكومية مخترَقة من أجهزة مخابرات أجنبية، وتعمل على صناعة الفتن"[٤].

---

١ - حسن الجوني: المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، موقع مجلة الجيش اللبناني.

٢ - سلوى فاضل: منظمات المجتمع المدني في لبنان، مَن وكيف ولماذا ومتى؟، شؤون جنوبية، نشر بتاريخ ٢٠١١/١١/١٣

٣ - عبد الله محي الدين: «الجمعيات الأهلية في لبنان».

٤ - مقابلة: محمد فهمي لبرنامج الرئيس: أكثر من ٣٥٠٠ منظمة غير حكومية مخترقة من أجهزة أمنية وتعمل على خلق فتن ضد لبنان، موقع قناة الجديد، نشر بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٤.

وتشـــير تقديـرات برنامـج بنـاء القـدرات الإقليمي إلى أن ٧٤٪ مـن منظَّمـات المجتمـع المدنـــيِّ في لبنان تتلقَّـى تمويلاً مـن منظَّمـــات دوليـَّة، وقـــدَّر ممثِّـل منظَّمات المجتمـع المدنـيِّ الميزانيَّـة السـنوية للمانحيـن بـ ١,٢ مليار دولار[١].

وفي هذا السياق، يرى الصحافي إبراهيم الأمين أن "سقوط الأحزاب الكبيرة، وتراجع الدولة بصفتها مؤسَّسة ضامنة للناس، وتحوُّل الاقتصاد إلى منظومة استهلاك حادَّة، جعلت فئاتٍ كثيرة من خرِّيجي الجامعات الذين أنفقت عائلاتهم الكثير لتعليمهم، يذهبون في اتجاه مصدر مختلف للدَّخل. وهو ما جعل قسمًا غير قليل من الشباب المتعلِّم ينخرط في نشاط مستقلٍّ، ويعمل ضمن دوائر صغيرة تجتمع، ضمن تركيبة المنظَّمات غير الحكومية، أو ما يســمُّونه منظَّمات المجتمع المدنيِّ. وهي مؤسَّســات تحصل على تمويل يـأتي بغالبيَّته من الخارج، مــن حكومات غربية وعربية ومن صناديق يموِّلها كبار أثرياء العالم"[٢].

خامسًا: إحصاءُ عددِ الجمعيَّاتِ والمنظَّماتِ غيرِ الحكوميَّةِ في لبنانَ

في إحصاء عام ٢٠٠٥ سجَّلت الوحدةُ المخصَّصةُ للجمعيات في وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان وجود نحو ٦٠٠٠ جمعية أغلبها تأسَّســتْ حديثًا[٣]. وبعد عشر ســنوات، وفي إحصاء جديد نُشر عام ٢٠١٥، بلغ عدد الجمعيات المسجَّلة لدى وزارة الداخلية ٨٣١١ جمعيَّة ومنظَّمة، بزيادة مقدرة بنحو ٢٣١١ جمعيَّة ومنظَّمة خلال ١٠ سنوات[٤].

فيما تشـير إحصـاءات عـام ٢٠٢٥ إلى ما يناهـز ١١٥٠٠ جمعيـة، وتؤكد ذلـك الدولية للمعلومات والجامعة الأميركية[٥] في بيروت، ووزير الداخلية الأسبق (العميد محمد فهمي)[٦].

---

١ - ماريا بو زيد: كمال أبو شديد، مشاركة المجتمع المدني المحلِّي والدولي في الاستجابة لانفجار مرفأ بيروت، ٢٠٢١، منشور على موقع أكشن أيد على الإنترنت.

٢ - إبراهيم الأمين، الحراك والشفافية، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢.

٣ - إبراهيم الأمين، الحراك والشفافية، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢.

٤ - تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني - عناء التمويل وتطوُّر التنظيم، مؤسَّسة مهارات، ٢٠١٥، ص.ص١٢- ١٥.

٥ - تأسيس الجمعيات في لبنان، مجلة الشهرية، شركة الدولية للمعلومات، عدد ١٧١، كانون الثاني ٢٠٢٢.

٦ - مقابلة: محمد فهمي لبرنامج الرئيس: أكثر من ٣٥٠٠ منظمة غير حكومية مخترقة من أجهزة امنية وتعمل على خلق فتن ضد لبنان، موقع قناة الجديد، نشر بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٤

وبناء على وتيرة إنشـاء الجمعيات وفق المؤشِّر السـنوي، المقدَّرة خلال العقدين السابقين بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ جمعية، وبالقياس إلى مجموع السـكَّان في لبنان (نحو ٦ ملايين تقريبًا وفق أرجح التقديرات)، يكون لدينا جمعية واحدة لكل ٥٢٠ مواطنًا لبنانيًّا، وهو من أعلى المعدلات في العالم[١].

وفي تقديـرات لباحثين في مجال الجمعيات، فإن عدد المنظَّمات الأجنبية العاملة في لبنان كان عام ٢٠٠٠ (قبل ٢٥ سنة) نحو ٢٠٠ فرع ومكتب من أصل ١٣٠٠ جمعية لبنانية فاعلة، أي نحو ١٥٪ من إجمالي المنظَّمات في لبنان، وهـي تتبع وكالات أو منظَّمات دوليَّة أمميَّة (الأمم المتحدة) أو أجنبية أوروبية وأميركية[٢].

وتضاعفـت الجمعيـات الأجنبية بعد أزمة النُّزوح السـوري إلى لبنان، لأغراض إنسـانية أو بحثًـا عن التمويل الأجنبي الخليجي (وخاصة من دولة قطر)، ويُقدَّر عددها بنحو ٦٠٠ جمعية ومنظَّمة، فيما تقدر لجنة الإدارة والعدل النيابية الرقم بـ ٨٠٠٠ جمعية، وهذا رقم مبالغ فيه[٣].

ويُظهر سـجلُّ الجمعيات بوزارة الداخلية اللبنانية إنشاء ٧,٤٣٩ جمعية خلال عشرين عامًا (٢٠٠٠ -٢٠٢١)، وهذا يعني أن عدد الجمعيات أكثر إذا ما أحصينا الجمعيات المسـجَّلة منذ تاريخ صدور قانون الجمعيات العثماني عام ١٩٠٩ [٤].

وقد سُـجِّل العـدد الأكبر لتراخيص (العلم والخبر) في العـام ٢٠٠٨؛ إذ بلغ ٦١٢ جمعية، فيما سجل العام ٢٠٠٤ العدد أدنى فبلغ ١٢٩ جمعية، فيما سجَّل العام ٢٠٠٥ بداية صعود عدد الجمعيات فبلغ ٣٢٣ جمعية عام ٢٠٠٥، وعام ٢٠٠٦ ترخيص ٥٢١ جمعية، وفي عام ٢٠٠٧ ترخيص ٢٥٤ جمعية[٥].

وفيما يأتي جدول بيانات إنشاء الجمعيات وتأسيسها خلال عشرين عامًا (٢٠٠٠-٢٠٢١).

---

١ - رشا أبو زكي: البنك الدولي وUSAID وUNDP فساد وتجميع معلومات، جريدة الأخبار، نشر في ٢٠١١/٦/٣.

٢ - عبد الله محي الدين: «الجمعيات الأهلية في لبنان»، ص ٥.

٣ - محمد شمس الدين، لا جمعيات مسجلة لدمج اللاجئين... والأرقام غير الدقيقة للمزايدة، موقع لبنان الكبير، نشر في ٢٠٢٣/٥/٦.

٤ - تأسيس الجمعيات في لبنان، مجلة الشهرية، شركة الدولية للمعلومات، عدد ١٧١، كانون الثاني ٢٠٢٢.

٥ - تأسيس الجمعيات في لبنان، مجلة الشهرية، شركة الدولية للمعلومات، عدد ١٧١، كانون الثاني ٢٠٢٢.

العام	عدد الجمعيات التي تأسست
٢٠٠٠	١٦٠
٢٠٠١	٢٢٠
٢٠٠٢	١٤١
٢٠٠٣	١٦٨
٢٠٠٤	١٢٩
٢٠٠٥	٣٢٣
٢٠٠٦	٥٢١
٢٠٠٧	٢٥٤
٢٠٠٨	٦١٢
٢٠٠٩	٤٩٤
٢٠١٠	٥٣٠
٢٠١١	٤٣٥
٢٠١٢	٤٥٦
٢٠١٣	٢٧٣
٢٠١٤	٣٣٥
٢٠١٥	٣٨٢
٢٠١٦	٣١٦
٢٠١٧	٤٤٢
٢٠١٨	٣٥٨
٢٠١٩	٣٣٨
٢٠٢٠	٢٥١
٢٠٢١	٣٠١
المجموع العام	٧,٤٣٩

سادسًا: تحليلُ بنيةِ الجمعيَّاتِ النَّاشئةِ حديثًا وارتباط صعودها بعواملَ سياسيَّةٍ دوليَّةٍ

إن تحليــل تطوُّر بيئة الجمعيات كمًّا ونوعًا بعد العام ٢٠٠٥، يرشــدنا إلى سلســلة أحداث شهدها لبنان جرَّاء الغزو الأميركي للشرق الأوسط بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، واحتلال العراق وأفغانســتان، ومن ثم إعلان الرئيس الأميركي (جورج بــوش-George W. Bush) خطاب نشر الديموقراطية. وصدور القرار ١٥٥٩ عام ٢٠٠٤ [١]، وجاء حدث اغتيال رئيس الحكومة الأسبق (رفيق الحريري) كالزلزال، نتج عنه ما سمِّي بثورة الأرز وقوى ١٤ آذار[٢].

شــهدت أعــوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ نمــوًّا هائلاً للجمعيات بتمويل أعلن عنه الســفير الأميركي (جيفري فيلتمان-Jeffrey Feltman)؛ حيث جرى تخصيص ميزانيَّة بقيمة نصف مليار دولار، لتعزيز أنشطة منظَّمات المجتمع المدني وبرامجه، لإضعاف جاذبية حزب الله"[٣]. وسهَّل هذه الطفرة وزراء الداخلية آنذاك (أحمد فتفت) و(زياد بارود) المحسوبان على قوى ١٤ آذار.

وفي عام ٢٠١٥، في ضوء أزمة النفايات (قضية مطامر ومعامل النفايات)، بخلفيَّات سياسية ترتبط بتطورات الوضع السوري وتداعياته على لبنان، صعَّدت الجمعيَّات من ضغطها، وحشدت عشرات الآلاف في شوارع بيروت، فأنتج الحراك حملتين، حملة تحت اسْم "طلعت ريحتكم"، وحملة تحت اســم "بدنا نحاسب"، في إطار لا يريد الاكتفاء بمطلب النفايات فقط، بل مع بعد سياسي ضد الطاقم الحاكم وصفقاته، وتيَّار بخلفيَّات سياسية حزبيَّة يساريَّة يفكر بتوسيع المعركة وتحميلها شعاراته[٤].

وجــاء حراك ١٧ تشريــن الأوَّل من عام ٢٠١٩ في ظل ظروف إقليميَّــة ودولية، فرض فيها (دونالد ترامب- Donald Trump) العقوبات القصوى على إيران، وضغط على حكومة (عادل عبد المهدي) في العراق من خلال ثورة تشرين الأوَّل، وحرَّض على إسقاط عهد الرئيس (ميشال

---

١ - ينصُّ القرار١٥٥٩ على سحب سلاح المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وانسحاب سوريا، وإجراء انتخابات ديموقراطية، واستعادة الدولة لسيادتها.

٢ - تجمُّع لقوى لبنانية تشكَّل في ١٤ آذار من عام ٢٠٥ بعد تظاهرة شعبية حدثت في ساحة الشهداء في بيروت. هدفه مناهضة سورية وحزب الله والأحزاب والتيارات الحليفة لهما، والذين كانوا قد تجمعوا قبل ذلك بأسبوع، وأطلق عليهم قوى ٨ آذار.

3 - U.S. Policy on Hizballah: The Question of Engagement. Jul 14, 2010.

٤ - حسان الزين: وما أدراك ما الحراك، ص٢٦.

عــون) حليف حــزب الله، ووفق توجهــات صرَّح بها (مايــك بومبيــو-Mike Pompeo) وزير الخارجية الأميركي آنذاك"[١].

وفي عام ٢٠١٩، تأسَّست مئات المبادرات الشبابيَّة ومجموعات الناشطين في ميادين بيروت والمدن الكبرى، لكنَّها لم تُســجَّل رســميًّا قط باعتبارها جمعيَّات في وزارة الداخليَّة، بل أعلنت عن نفســها باعتبارها تحالفات افتراضيَّة من أشــخاص يتعارفون على منصَّات وسائل التواصل الاجتماعي (فيســبوك، وغيره) بمخططات علمانيَّة ومدنيَّــة أو اجتماعية أو إصلاحيَّة أو مناطقيَّة وغير ذلك[٢].

ولو درسنا إحصاءات الجمعيات بين عامَي ٢٠٢٠- ٢٠٢٣، لأمكننا الاستنتاج أن أحداث ١٧ تشرين ٢٠١٩، وانفجار مرفأ بيروت، والتحضير لاستحقاق الانتخابات النيابية عام ٢٠٢٢، كانت العامل الرئيس لإنشاء مئات الجمعيات الجديدة، حسب دراسة شركة الدولية للمعلومات"[٣].

كما يمكن الاستنتاج، أن الدافع المالي من الأهداف المركزية للاستفادة من تدفُّق مئات ملايين الدولارات من أموال المســاعدات الدولية المخصَّصة لضحايا انفجار مرفأ بيروت، وقد تمكَّنت بعض الجمعيَّات وحدها من الاستحواذ على ملايين الدولارات، فنشرت أرقامًا متناقضة للفوارق بين قائمتَي النَّفقات والواردات، أخفت ملايين الدولارات بسبب غياب الشفافية وتفشِّي الفساد[٤].

ولهذا الســبب، شــكَّك ديوان المحاســبة الفرنــسي في طريقة إنفاق ٢١٤ مليــون يورو من المســاعدات الفرنســية للبنان بين عامَي ٢٠١٩ و٢٠٢١، لافتًا إلى أن الغالبية العظمى من هذه المساعدات صبَّت لدى المنظمات غير الحكومية التي تقرَّر بعد انفجار المرفأ أن تُعتمد بديلاً من المؤسسات الحكومية، بحجَّة أن الفساد ينخرها، ليتَّضح أن الـ NGOs ليست أقلَّ فسادًا منها[٥].

ولو رجعنا إلى قيود الجريدة الرسمية للجمعيَّات التي تم تأسيها في لبنان منذ ١٨٦٠ وحتى

---

١ - إيران ...العامل المشترك في احتجاجات الشرق الأوسط، موقع قناة الحرة، نشر بتاريخ ٢٠٢٩/١٢/٢

٢ - خالد زيادة ومحمد أبو سمرا: انتفاضة ١٧ تشرين في لبنان، ساحات وشهادات، ص.ص٢٥-٢٦

٣ - روزيت فاضل Ngo: ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ فاعلة من أصل ١١٥٠٠، جريدة النهار، نشر بتاريخ ١٧ نيسان/٢٠٢٤/٤.

٤ - كارين عبد النور: مصائب ٤ آب عند بعض NGOS فوائد، جريدة نداء الوطن، نشر في ٢٠٢٣/٨/٤.

٥ - فؤاد بزي: شكوك حول مصير ٩٢٪ من الدعم دُفعت لـ NGOs فرنسا - أين ذهبت مساعداتنا للبنان؟، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٢٧.

العام ٢٠٠٢، فإن النسبة الغالبة هي لنوع الجمعيَّات العائلية والقرويَّة والتقليدية، ويبلغ عددها ٣٣٠٠ جمعيَّة من أصل إجمالي الجمعيَّات المسجَّلة والبالغ عددها ٤٠٧٣ جمعيَّة ومنظَّمة، أي ما يقدر بـ ٨٠٪ من المجموع العام[١].

وبالنسبة إلى وزير الداخلية الأسبق (زياد بارود)، فإن "المشكلة ليس في عدد الجمعيات التي حصلت -وتحصل- على علم وخبر، "بل في الحوكمة، وما يرتبط بها على مستوى الديموقراطية الداخلية للجمعيَّات، وشفافية تمويلها، وعدم جنوحها عن الغاية التي تأسَّست من أجلها"[٢].

سابعًا: غيابُ الحَوْكَمَة الدَّاخليَّة للجمعيَّات والمنظَّمات غير الحكوميَّة

يشهد الواقع اللبناني الملموس على أن أغلب الجمعيَّات والمنظَّمات في لبنان لا تطبِّق الحَوْكمة الدَّاخليَّة والنِّظامية في ممارساتها، فهناك فقط نحو ١٧٪ من الجمعيات لديها حوكمة داخلية حسب دراسة استدامة منظَّمات المجتمع المدنيِّ التي أصدرتها منظَّمة مهارات (يشرف على عملها وزير الداخلية الأسبق (زياد بارود) بالتعاون مع وكالة (USAID)، والمقصود بالحوكمة، هو مؤشر الالتزام بالقوانين والنُّظم الداخلية المقرَّرة من قبل الجمعيَّة أو المنظَّمة، ونطاق الالتزام بإرسال الحسابات الماليَّة، وإجراء الانتخابات الدَّوريَّة لمجالس الإدارة ورؤساء المنظَّمات، ومسك المستندات النِّظاميَّة[٣].

وفي السياق نفسه، يقدِّر (أديب نعمة) "من أصل ٣٣٠٦ جمعية شملها المسح الميداني، هناك ما نسبته ٤٤٪ من الجمعيَّات لم تغيِّر رئيسها منذ العام ١٩٨١ وحتى العام ٢٠٠٥، و٧٦٪ من الجمعيَّات تعاقب عليها رئيسان أو ثلاثة رؤساء خلال الفترة نفسها، وهذا يدلُّ على مشكلة عامَّة تتعلَّق بالديمقراطية والإدارة الداخلية"[٤].

---

١ - سلوى فاضل: منظمات المجتمع المدني في لبنان، مَن وكيف ولماذا ومتى؟، شؤون جنوبية، نشر بتاريخ ٢٠١١/١١/١٣.

٢ - سلوى فاضل: منظمات المجتمع المدني في لبنان، مَن وكيف ولماذا ومتى؟، شؤون جنوبية، نشر بتاريخ ٢٠١١/١١/١٣.

٣ - استدامة منظمات المجتمع المدني في لبنان، عناء التمويل وتطور التنظيم، نشر مؤسسة مهارات، ٢٠١٥

٤ - سلوى فاضل: منظمات المجتمع المدني في لبنان، مَن وكيف ولماذا ومتى؟، شؤون جنوبية، نشر بتاريخ ٢٠١١/١١/١٣.

وبحسب مؤسسة (بيوند – Beyond Reform & Development)، فإن غالبية المنظَّمات لديها هياكل إدارية واضحة، ٦١٪ في المئة منها لديها مجالس إدارات و٤٥٪ لديها جمعيات عموميَّة، وبناء عليه، فإن المشاريع التي تستلمها هذه المنظَّمات قصيرة الأمد، ما يدفعها إلى التوظيف وفقًا لمدة المشروع، وبالتالي يمنعها من الاحتفاظ بموظَّفين دائمين حرفيِّين ومؤهَّلين[١].

ويرى التقرير فيما يتعلَّق بالسلامة الماليَّة "أن المنظَّمات تعتمد على المانحين الدوليِّين بصفتهم المصدر الرئيس للتمويل، نادرًا ما تجد شراكات بينها وبين القطاع الخاص"[٢].

وفي موضوع طائفية الجمعيَّات، يرى النائب الأسبق (غسَّان مخيبر) أن "القانون الصادر في العام ١٩٠٩ أرخى تطوُّرًا كبيرًا للحرِّيات، وهو يطابق نسبيًا القانون الفرنسي لعام ١٩٠١، لكن الصيغة الطائفية هي الطاغية على المنظَّمات اللبنانية، وإن كان من بين منتسبيها أشخاص من طوائف أخرى"[٣]. ويتَّضح من خلال البحث، أن معظم الجمعيات والمنظَّمات اللبنانية فشلت في توفير الديمقراطيَّة الداخلية والحوكمة والشَّفافية والاستقلالية المالية والداخلية، وذهبت باتجاه التمويل الدولي والعمل السياسي وتراجعت عن الجانب الإنمائي.

ثامنًا: الاسْتِثمارُ الأميركيُّ في مسارِ المنظَّماتِ غيرِ الحكوميَّةِ والحراكاتِ المدنيَّةِ في لبنانَ

يؤرِّخ بعض الباحثين لتوسُّع التمويل الأميركي لمنظَّمات المجتمع المدني بـ ٣ مراحل[٤]:

١. مرحلة الحرب الأهلية وصولًا لاتفاق الطائف والإدارة السورية للبنان (١٩٩٠-٢٠٠٥).

---

١ - استدامة منظمات المجتمع المدني في لبنان، عناء التمويل وتطور التنظيم، نشر مؤسسة مهارات، ٢٠١٥.

٢ - استدامة منظمات المجتمع المدني في لبنان، عناء التمويل وتطور التنظيم، نشر مؤسسة مهارات، ٢٠١٥.

٣ - طاولة حوار عن تحديث قانون تنظيم الجمعيات والأحزاب لديموقراطية فاعلة في المركز الدولي لعلوم الإنسان في جبيل، موقع الوكالة الوطنية للإعلام، نشر بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٥

٤ - ديما شريف: المنظمات غير الحكومية اللبنانية بين المؤسساتية وحقوق الإنسان، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٢

٢. المرحلة السياديَّة أو ما يسمى بثورة الأرز (٢٠٠٥- ٢٠١٠)، وهي المرحلة التي شهدت ظهور نحو ٢٥٠٠ جمعية، وفق بيانات وزارة الداخلية[١].

٣. مرحلة الرَّبيع العربي، وصولاً لثورة ١٧ تشرين١ لعام ٢٠١٩، وانفجار مرفأ بيروت ٢٠٢٠.

أنتج هذا الكمُّ الكبير من الجمعيات حراكاتٍ مدنيَّةً بين أعوام ٢٠١١ – ٢٠١٥، فيما كان الحراك الأهمُّ في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩، وتبعته مشاركة المنظمات في انتخابات برلمان عام ٢٠٢٢ بتمويل من جمعية «كلنا إرداة» [٢] المموَّلة من (جورج سوروس-George Soros) عبر مؤسَّسة المجتمع المفتوح[٣]، وقد أوصل هذا الحراك كتلة من ١٣ إلى ١٥ نائبًا إلى البرلمان.

وبالمقابل، لعب الخطاب الطائفيُّ للقوى والقيادات التقليدية دورًا في لجم اندفاعة المنظَّمات غير الحكومية، وأعاد إحياء صراع الهُويَّات الدينيَّة المناطقيَّة بدل إحياء منطق الدولة والمواطنة.

وبعد العدوان الصهيوني على لبنان (٢٠٢٤- ٢٠٢٥)، سعت واشنطن لتحقيق بعض أهدافها، فشكَّلت نظامًا لبنانيًّا على شاكلتها، فوصل قائد الجيش (جوزيف عون) لرئاسة الجمهورية، وهو صديق القيادة العسكرية الأميركية الوسطى، وهو ما أكده الرئيس الأميركي (جو بايدن-Joe Biden) في تصريحه، قائلاً: "أرحِّب بالتطوُّرات التي شهدها لبنان أخيراً. لقد انتخب رئيسًا غير خاضع لحزب الله. إن المعادلة في الشرق الأوسط قد تغيَّرت"[٤].

---

١ - تأسيس الجمعيات في لبنان، مجلة الشهرية، شركة الدولية للمعلومات، عدد ١٧١، كانون الثاني ٢٠٢٢

٢ - جمعية لبنانية تأسست بالعلم والخبر عام ٢٠١٧، هدفها الإصلاح السياسي والاقتصادي، ممولة من مديري مصارف لبنانية وجهات دولية، يعرف من شخصياتها ألبير كوستانيان الإعلامي الشهير ومستشار سامي الجميل رئيس حزب الكتائب اللبنانية وديانا منعم وهلا بجاني.

٣ - مؤسسة المجتمع المنفتح: مؤسسة تابعة للملياردير جورج سوروس، وهو رجل أعمال أميركي يهودي من أصل هنغاري يمول المنظمات غير الحكومية حول العالم.

٤ - بايدن: لبنان انتخب رئيساً غير خاضع لـ «الحزب» والمعادلة بالشرق الأوسط تغيّرت، جريدة نداء الوطن، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/١/١٥.

ودعمت أميركا وصول شـخصية من كـوادر منظَّمات المجتمع المدني لرئاسـة الحكومة، فوصل (نوَّاف سـلام) لرئاسة الحكومة، وهو كان كادرًا ناشطًا في إدارة الجمعية اللبنانية لمراقبة الانتخابات LADE منـذ العام ١٩٩٦، وتُعتبر هذه الجمعية من أوائـل المنظَّمات الدولية التي فرَّخـت جمعيات أخرى، فهـي تضمُّ مئات المتفرِّغين والناشـطين والمتطوِّعـين الذين يجري توزيعهم بين صناديق الاقتراع في الاسـتحقاقات الانتخابية، (حصلت على العلم والخبر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٩ لكنَّهـا كانت تعمل بتمويل من المعهـد الوطني الديمقراطي الأميركي NID منذ العام ١٩٩٦)، وبرزت منها شخصيَّات كرئيس الحكومة الحالي (نوَّاف سلام)[١].

وقدَّم (نوَّاف سـلام) تشـكيلة وزارية حكومية أغلبيتها من العاملـين في منظَّمة (كلنا إرادة)، والمنظَّمة اللبنانية للمديرين الماليِّين والتنفيذيِّين الدوليِّين (لايف LIFE) أو من متخرِّجي الجامعة الأميركية (AUB). وتجدر الإشـارة إلى أن منظَّمة (كلنـا إرادة) دخلت في مواجهة إعلامية ترقى إلى مسـتوى الفضائح والاتِّهامات بتلقِّي رشاوى وتمويل مرشَّحين مع قوى أخرى من منظَّمات المجتمـع المدني، وصلت إلى حـدِّ رفع دعاوى قضائية، وهو ما يكشـف تشـابه عيوب قطاع المنظَّمات غير الحكومية مع القطاع العام[٢]. وقد كشفت وثائق «ويكيليكس» دور وزير الداخلية (زياد بارود) في دمج عمل المنظَّمات غير الحكومية وتوسـيعه، تمهيدًا لاستحقاق الانتخابات اللبنانية عام ٢٠٠٩. وجاء في إحدى وثائق «ويكيليكس» "أنَّ زياد بارود المحامي جهة مفتاحيَّة للتواصل مع السَّـفارة الأميركية، بشـأن مجموعة متنوِّعة من قضايا المنظَّمات غير الحكومية". وقد أسـهمت جهود التحالف المدعوم من المجتمع المدني في خسـارة تحالف قوى ٨ آذار[٣] في الانتخابات اللبنانية لعام ٢٠٠٩، والتي فـاز فيها التحالف المدعوم من الولايات المتحدة. وفي العام نفسه حصل بارود على جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامَّة[٤].

---

١ - موقع المعلوماتية القانونية، الجامعة اللبنانية.

٢ - فـرح منصور: القضاء يحقق مع «كلنا إرادة»: مسـتندات ووثائق بعهـدة التمييزية، موقع المدن، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٤/١٥

٣ - أطلق على تحالف القوى الداعمة للمقاومة وسورية وإيران في ٨ آذار من عام ٢٠٠٥.

٤ - تقرير: زياد بارود: مفتاح NGO، جريدة الأخبار، بتاريخ ٢٢ /١/ ٢٠٢٢

تاسعًا: أدواتُ التدخُّلِ الأميركيِّ في توجيهِ نشاطِ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ في لبنانَ:

ارتكزت السياسة الأميركية على دعم الجيش اللبناني أوَّلًا، وتمويل المجتمع المدني ثانيًا، وفق التصريح الشهير للسفير الأميركي (ديفيد هيل- David Hale) - وكيل وزارة الخارجية الأميركية - في جلسة للجنة العَلاقات الخارجية في الكونغرس بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٢٠؛ حيث أشار إلى أن "أميركا أنفقت خلال السنوات السابقة ١٠ مليارات دولار لدعم قوَّتين: الجيش اللبناني والقوى الأمنيَّة، ومنظَّمات المجتمع المدني[١].

ومن أهمِّ مصادر وأدوات التمويل الأميركي للمنظَّمات غير الحكومية في لبنان، تأتي:

١ـ برامجُ الوكالةِ الأمريكيَّةِ للتَّنميةِ الدوليَّة (USAID):

تأسَّست الوكالة عام ١٩٦١ على يد الرئيس الأميركي الأسبق (جون كينيدي- John F. Kennedy)، وكان الهدف منها إدارة المساعدات الخارجية لمواجهة الاتحاد السوفياتي.

وبحسب بيانات وزارة الخارجية الأميركية، حصل لبنان على ٢١٩ مليون دولار من الوكالة في عام ٢٠٢٤ تشكِّل ٥٦,٦٪ من قيمة المساعدات الأميركية الإجمالية للبنان[٢].

وحسب بيانات الوكالة، يدعم مشروع BALADI CAP الممولَّ من وكالة (USAID) قدرات ٥٢ منظَّمةَ مجتمع مدنيٍّ، و١١ منظَّمةً ذات طابع ديني (FBOs)، و١٢١ بلديةً واتحادَ بلدياتٍ لبنانيًّا[٣].

٢ـ مبادرةُ الشَّراكةِ الأميركيَّةِ – الشَّرقِ أوسطيَّةِ ميبي (MEPI):

وهي تموِّل الطُّلَّاب والأبحاث والمعاهد وبرامج التَّدريب على الديمقراطية في الجامعتين الأميركية (AUB) في بيروت، واللبنانية الأميركية (LAU) (خاصة برنامج روَّاد الديمقراطية الذي خرَّج مئات الناشطين وقيادات (NGOS).

---

1 - Under Secretary David Hale, U.S. Department Of State , Senate Foreign Relations, Committee U.S. Policy In A Changing Middle East September, 24,2020. www.foreign.senate.gov

٢ - إيمان العبد: ٢٠٠٠ وظيفة ومئات المنح الجامعية ومشاريع عابرة للقطاعات: بعض ضحايا تجميد USAID في لبنان، المفكرة القانونية، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٦.

3 - https://lb.usembassy.gov/usaid

٣ـ منظَّمةُ المجتمعِ المفتوحِ (Open Society):

يموِّلها رجل الأعمالِ الأميركي (جورج سوروس)، ومؤسَّسته ثالث أكبر مؤسَّسة أميركية للتمويل الخيري بعد مؤسَّستَي «وارين بافيت»، و«بيل وميليندا غيتس»[١].

وبحسب التقرير المالي لـ "مؤسَّسة التَّرويج للمجتمع المنفتح" (٢٠١٩، وهو الأحدث) المصرَّح عنه لوزارة الخزانة الأميركية، صرفت المؤسَّسة ٦٦٩,٧٧٥,٥٠٠ دولار، ضُخَّت بشكل مباشر في ٩٦ دولة، وذهب ٥١ مليونًا منها لمنطقة الشَّرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكان نصيب لبنان منها نحو ٣,٦١٨,٠٠٠ دولار، معظمها لمنظَّمات ذات طابع ثقافي.

٤ . مجموعةُ العملِ الأميركيةِ لأجلِ لبنانَ (ATFL).

تنشط من خلال شخصيات أميركية من أصول لبنانية، تحت عنوان مجموعة العمل الأميركية ATFL))، إلى جانب مؤسستَين أخريَين هما "معهد الشرق الأوسط" (MEI) و"تجمُّع المصرفيين الدوليين اللبنانيين" (LIFE)، في عقد مؤتمرات وندوات وأوراق عمل وتوصيات حول الأزمة في لبنان، وتمويل برامج ومنظمات مدنيَّة في لبنان[٢].

٥ـ الجامعةُ الأميركيةُ في بيروتَ (AUB):

تعمل جنبًا إلى جنب مع الجامعة اللبنانية الأميركية (LAU)، وهي تموِّل عشرات الأندية والجمعيات، وقد نشطت في حراك ١٧ تشرين ٢٠١٩.

٦ـ منظَّمةُ «بيت الحرِّية» (Freedom House):

وتنشط في لبنان عبر منظَّمات بأسماء أخرى، مثل مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط وغيره.

---

١ - علي مراد: مجموعة العمل الأميركية- سامي وميشال وبولا مرشحو واشنطن، جريدة الأخبار، بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٣٠.

٢ - علي مراد: مجموعة العمل الأميركية- سامي وميشال وبولا مرشحو واشنطن، جريدة الأخبار، بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٣٠.

٧ـ معهدُ السَّلامِ الأميركيِّ (USIP):

يموِّل برامـج ومنظَّمات لبنانية عدَّة، ويدرب الناشـطين من خلال معهد دراسـات اللاعنف (CANVAS) في صربيا وفي النمسا.

تاسعًا: الاستراتيجيَّةُ الأميركيةُ لدعمِ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ في لبنانَ:

بين أيدينا وثيقة صادرة عام ٢٠٢١ عن وزارة الخارجية الأمريكية، وهي الاستراتيجية المدمجة الخاصة بلبنـان، تحدِّد بوضوح الأهدافَ والمهامَّ والسياسـاتِ الأميركيةَ في لبنان، ويعنينا منها الجزء المتعلِّق بالدولة اللبنانية ودور المجتمع المدني.

ورد في الوثيقة النصُّ الآتي: «تقف السفارة الأمريكية في بيروت عند تقاطع المصالح الدائمة للأمن القومي الأمريكي في الشرق الأوسط. تعمل مهمَّتنا في دولة ذات توجُّه غربيٍّ على الحافَّة الجيوستراتيجية لشرق البحر المتوسط، محصورة بين إسرائيل التي يجب أن تدافع عن مصالحها الأمنية ضد التهديدات المستمرة التي يشكِّلها حزب الله والجهات المعادية الأخرى[1].

وتضيـف الوثيقة: الهـدف تقوية الدولة اللبنانيـة من خلال تعزيز التنفيـذ الفعَّال للحكومة للإصلاحـات الاقتصادية والسياسـية، بدعم من مجتمـع مدنيٍّ متمكِّن يعبرِّ بشـكل كامل عن احتياجات النَّاس واهتماماتهم.

المبرِّر: أدَّت حركة احتجاجية بدأت في تشرين الأوَّل (أكتوبر) ٢٠١٩، واسـتمرت بشكل ما حتى اليوم إلى إبراز اسـتياء عميق من السياسة الفاسدة والمبهمة كالعادة التي ميَّزت الحكم في لبنان لعقود. إن تمكين عناصر متنوِّعة من المجتمع المدنيِّ اللبناني، بما في ذلك وسائل الإعلام المعتدلة المستقلَّة، تعزِّز الحكم الرشيد والإصلاح.

ويُعَدُّ المجتمع المدنيُّ في لبنان من بين أكثر المنظَّمات حيويَّة في الشرق الأوسط؛ حيث يوجد عدد أكبر من منظَّمات المجتمع المدنيِّ (CSOs) للفرد الواحد أكثر من أي بلد آخر في المنطقة.

تُعَدُّ مشـاركة المجتمع المـدنيِّ اللبناني أمرًا أساسًـا للحكم الديمقراطي؛ لأنها تسـهِّل على المواطنين الاجتماع معًا لمحاسبة قادتهم والتصدِّي للتحديَّات التي لا تستطيع الحكومات وحدها مواجهتهـا. وبالمثل، فإن وسـائل الإعلام المسـتقلَّة والمعتدلة التي تتماشى بشـكل عام مع قيم

1 - Integrated Country Strategy (ICS) – Lebanon.2021. https://www.state.gov

الولايات المتحدة ومصالحها، تمثِّل فئة أخرى حاسمة لتحقيق أهداف الحكم الرشيد والمساءلة[١].

مــن خلال قراءة هذه الوثيقة الأميركية المنشــورة عام (٢٠٢١)، ومــن خلال تقدير عدد من الباحثين، يمكن تحديد أهداف السياسة الخارجية الأميركية في لبنان بـ ٦ أهداف رئيسة[٢]:

١. تعزيز ارتباط لبنان اقتصاديًّا وأمنيًّا بأميركا والغرب.
٢. إبعاد نفوذ إيران وأية دول شرقية وإضعافه.
٣. حماية أمن إسرائيل، وضمان تفوُّقها العسكري والإستراتيجي.
٤. دعم التحوُّل الديمقراطي ومنظَّمات المجتمع المدني والـ (NGOS).
٥. حماية منابع النفط في لبنان (اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع العدو).
٦. إضعاف حزب الله والمقاومة.

عاشرًا: تداعياتُ قرارِ الرَّئيسِ ترامب تجميدَ مشــاريعِ وكالةِ (USAID) في العالمِ ولبنانَ خاصَّةً

فاجــأ الرُّئيس الأميركي (ترامــب) بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٠ العالم بقرار تجميدِ مشــاريع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، في إطار مراجعة وتقييم مدى انسجامها مع شعار أميركا أوَّلًا الذي يعتبر نهجًا لـ (ترامب) في الحكم؛ حيث قال (ترامب): إنَّ "صناعة المساعدات الخارجية والبيروقراطية لا تتماشــيان مع المصالح الأميركية، وفي كثير مــن الحالات تتعارضان مع القيم الأميركية"[٣]. وأضاف: "إنهم يعملون على زعزعة اســتقرار السَّلام العالمي، من خلال الترَّويج لأفكار في الدول الأجنبية، تتعارض بشكل مباشر مع العَلاقات المتناغمة والمستقرَّة داخليًّا وفيما بين البُلدان"[٤].

وبعد أكثر من شــهر على المراجعة، صدر قرار عــن وزير الخارجية الأميركي (ماركو روبيو-

1 - Integrated Country Strategy (ICS) – Lebanon.2021. https://www.state.gov

٢ - عبد الله بوحبيب: أميركا القيم والمصلحة – نصف قرن من السياسات الخارجية في الشرق الأوسط، ص١٣٧.

3 - what-usaid-does-and-why-trump-is-targeting-the-agency. 4/2/2025.

4 - what-usaid-does-and-why-trump-is-targeting-the-agency. 4/2/2025.

Marco Rubio) بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٦ قضى بتجميد أكثر من ٩٢٪ من برامج التنمية الخارجية للوكالة، وخاصة المشاريع المتعدِّدة السنوات، وهي تضمُّ قرابة ٥٨٠٠ منحة تمويلية، في إطار المراجعة التي قامت بها لجنة من وزارة الخارجية وفريق وكالة (USAID)، وقضت بتخفيض ميزانيَّة المساعدات الخارجية بمقدار ٥٤ مليار دولار، مع استثناء خاص بإسرائيل، فيما استثنى في حالة لبنان المساعدات للجيش اللبناني[١].

على مستوى لبنان، توقَّفت المساعدات، وجرى إبلاغ المرتبطين بمشاريعَ وعقود مع الوكالة برسائل بريديَّة بوقف التَّمويل، ما أثار ضجة كبيرة واحتجاجًا بين مديري المنظمات ورؤسائها، كما أثار بلبلة واسعة في صفوف الطلَّاب اللبنانيين الذين يتلقَّون المنحَ الدِّراسية وعددهم بالمئات، فقد استفاد ١٦,٣٩٦ طالبًا لبنانيًّا من المنح خلال الـ ١٥ سنة السابقة وفق إحصاءات الوكالة، وخاصَّة عبر برنامج التعليم العالي HES [٢].

ستحصل تداعيات كبيرة وواسعة جرَّاء قرار (ترامب) تجميدَ مساعدات وكالة (USAID) في لبنان، جرَّاء وقف ٩٠٪ من ميزانيَّة الوكالة المخصَّصة للبنان، والتي يبلغ متوسِّطُها السنويُّ ١٢٥ مليون دولار. وهو ما سيحرم ٢٠٠٠ عائلة لبنانية كانت تعمل مع الوكالة من الدخل المالي[٣].

تشير أرقام السفارة الأميركية إلى أن الوكالة أنفقت في لبنان مبلغًا يقدَّر بـ ١٢٣ مليون دولار في العام ٢٠٢٣؛ حيث تموِّل الوكالة نحو ٢٢٪ من ميزانيَّات وبرامج المنظَّمات غير الحكومية في لبنان[٤]. فيما بلغت ميزانيَّة الوكالة في لبنان ١٢٨ مليون دولار عام ٢٠٢٤ من خلال مبادرة الاستجابة السريعة التي تمثِّل ٤٠٪ من مجمل المساعدات الدولية[٥].

---

١ - واشنطن تخفِّض بأكثر من ٩٠٪ ميزانيات برامج التنمية الخارجية، موقع عرب ٤٨، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٧

2 -USAID Lebanon

٣ - مئات الجمعيات سيتوقف عملها في لبنان بعد تجميد عمل الوكالة الأميركية للتنمية، النهار، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/١٤.

٤ - تقرير: بلبلة وقلق بين الـ NGO في لبنان..والسبب؟، قناة الجديد، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٦

٥ - فؤاد بزي: مشاريع "USAID" في الداخلية والتربية: الـ "NGOS" تصرف الموظفين وتوقف المشاريع، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٤.

سيؤدِّي القرار إلى وقف استفادة مئات الطُّلَّاب اللبنانيين من المنح الدراسيَّة في ١٠ جامعات أجنبيــة ووطنية، وخاصــة برامج المنــح في الجامعتين الأميركيــة (AUB) واللبنانيــة الأميركية (LAU)[١]. كما سيتوقَّف تمويل بعض البرامج الإعلامية التي تتلقَّى منحًا مالية[٢].

وفي الوزارات اللبنانية، حيث تعشِّش المنظَّمات غير الحكومية، بدأت مظاهر الانهيار بالظُّهور. ففي وزارة الداخلية، تعطَّل عمل المشــاريع المشــتركة للبلديات مع USAID، وقُطعت المبالغ الإضافيــة التي تُدفع لعدد من الموظَّفــين في الوزارة، مقابل متابعة ملفَّــات خاصة بالمنظَّمات الدولية. وفي وزارة التربية، توقَّفت المشــاريع المشتركة مع USAID، سواء على مستوى الطَّاقة أو التجهيزات المدرسيَّة التربويَّة[٣].

الخاتمة:

في الختام، يتَّضح من خلال البحث أنَّ مســار نموٍّ منظَّمات المجتمع المدنيِّ غير الحكومية في لبنان تطوَّر بشكل يعاكس مؤشِّرات نموِّ الدولة اللبنانية، وأن من يموِّل هذه المنظَّمات يخطِّط لاستهداف إضعاف دور الدولة، بغرض الحلول مكانها، والنفاذ إلى قراراها بأدوات وشخصيَّات لبنانية. فهناك عَلاقة عكسيَّة بين قوَّة المجتمع المدنيِّ وبين تراجع الدولة.

إن دراسة طفرات التطوُّر لهذه المنظَّمات والجمعيات، يؤكد أن نموَّها ليس طبيعيًّا ناتجًا عن الاستجابة التلقائية لحاجات وتطلُّعات المجتمع اللبناني، بقدر ما كانت تخدم مخططات دولية استهدفت إعادة تشــكيل بنية المجتمع على صورتها، بدليل حجم التركيز على تنمية نوع محدَّد من القطاعات الثقافية والاقتصادية والسياسية والتربوية.

---

١ - فــؤاد بزي: مشــاريع "USAID" في الداخليــة والتربية: الـــ "NGOS" تصرف الموظفين وتوقف المشاريع، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٤

٢ - إيمــان العبد: ٢٠٠٠ وظيفة ومئات المنح الجامعية ومشــاريع عابــرة للقطاعات: بعض ضحايا تجميد USAID في لبنان، المفكرة القانونية، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٦.

٣ - إيمــان العبد: ٢٠٠٠ وظيفة ومئات المنح الجامعية ومشــاريع عابــرة للقطاعات: بعض ضحايا تجميد USAID في لبنان، المفكرة القانونية، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٦.

وكشـفت الدِّراسـة عن نزعة قويَّة لدى شرائحَ ونخب لبنانية للتعامـل مع التدخُّل والتمويل الأجنبي بروح فئويَّة وأنانيَّة مصلحيَّة وفرديَّة، وبروح غير وطنية، وهذا ما سـمح بانتهاك السـيادة اللبنانية، وانهيار الهُويَّة الوطنية، وتراجع دور الدولة الوطنية، ما فاقم العاملَين الطائفي والفسـاد المؤسَّساتي الموجودَين منذ قرن.

ودلَّت الدراسة الداخلية لواقع هذه المنظَّمات على افتقارها إلى معايير الديمقراطية والشفافية والحَوْكمة، وهي العيوب نفسـها التي يُتَّهم بها القطاع العام الحكومي. كما أوضحت الدِّراسـة العَلاقة الخفيَّة والعضويَّة بين دعم وتمويل أميركا للمنظَّمات غير الحكومية للهيمنة على السلطة في لبنان وبين السياسة الأميركية لإضعاف حزب الله بوصفه قوَّة مقاومة خارج الهيمنة.

وأخيراً، جاء قرار الرئيس (ترامب) بوقف مساعدات وكالة (USAID) وتجميدها، ليؤكد ارتباط بعض منظَّمات المجتمع المدنيِّ بالسياسـة الخارجية الأميركية، بدليل أن الصَّرخة الاحتجاجيَّة التي ارتفعت جرَّاء هذا القرار كانت من مديري المنظَّمات غير الحكومية والمنصَّات الإعلامية، ولم نلاحظ حصول احتجاجات شعبية، ما عدا فئات اعتراض الطلاب الجامعيين.

المصادر والمراجع:

كتب:

- حسان الزين: وما أدراك ما الحراك، رياض الريس للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٦.
- خالد زيادة ومحمد أبو سمرا: انتفاضة ١٧ تشرين في لبنان، ساحات وشهادات، إعداد وإشراف ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط١، ٢٠٢٢.
- عبد الله بوحبيب: أميركا القيم والمصلحة – نصف قرن من السياسات الخارجية في الشرق الأوسط، دار سائر المشرق، بيروت، ط١، ٢٠١٩.
- كامل مهنا: مواجهة الاستثمار المفرط لمنظمات المجتمع المدني، دار الفارابي، بيروت، ط١، ٢٠٢٢.

مقالات وتقارير صحفية:

- إبراهيم الأمين: الحراك والشفافية، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢.
- حسن الجوني: المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، موقع مجلة الجيش اللبناني، العدد ٨٩ - تموز ٢٠١٤.
- جوزف عبد الله: منظمات المجتمع المدني المعاصر: بين العلم السياسي واللغة المخادعة، جريدة الأخبار، نشر في ٢٠١٩/٤/٨.
- ديما شريف: المنظمات غير الحكومية اللبنانية بين المؤسساتية وحقوق الإنسان، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٢.
- رشا أبو زكي: البنك الدولي وUSAID وUNDP فساد وتجميع معلومات، جريدة الأخبار، نشر في ٢٠١١/٦/٣.
- رند وهبي: القطاع الثالث: استعمرونا، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٥.
- روزيت فاضل: Ngo: ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ فاعلة من أصل ١١٥٠٠، جريدة النهار، نشر بتاريخ ١٧ نيسان/٢٠٢٤/٤.

- زياد سامي عيتاني: المقاصد ...من المؤسسين إلى المؤسسة، منارة علم ومعرفة وتنوير، موقع لبنان الكبير، نشر بتايخ ٢٠٢٣/٣/٢٢.
- سهيل منيمنة: إليزابيت بوين طومبسون من رواد النهضة التعليمية في لبنان وبيروت خاصة ١٨١٢- ١٨٦٩، جريدة اللواء، نشر بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٦.
- سلوى فاضل، منظمات المجتمع المدني في لبنان، من وكيف ولماذا ومتى؟، موقع شؤون جنوبية، نشر بتاريخ٢٠١١/١١/١٣
- عبد الله محي الدين: «الجمعيات الأهلية في لبنان»، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، لبنان، ٢٠٠٠.
- علي مراد: مجموعة العمل الأميركية - سامي وميشال وبولا مرشحو واشنطن، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٣٠.
- محمد شمس الدين: لا جمعيات مسجلة لدمج اللاجئين... والأرقام غير الدقيقة للمزايدة، موقع لبنان الكبير، نشر في ٢٠٢٣/٥/٦.
- ماريا بو زيد وكمال أبو شديد: مشاركة المجتمع المدني المحلي والدولي في الاستجابة لانفجار مرفأ بيروت، ٢٠٢١، منشور على موقع أكشن أيد:

https://actionaid.org/sites

- نيقولا غصن: اقتراح قانون لإخضاع "الجمعيات الأجنبية": لا حرية إلا تحت سقف "السياسات العامة"، موقع المفكرة القانونية، نشر بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٤.
- كارين عبد النور: مصائب ٤ آب عند بعض NGOS فوائد، جريدة نداء الوطن، نشر في ٢٠٢٣/٨/٤
- فرح منصور: القضاء يحقق مع "كلنا إرادة": مستندات ووثائق بعهدة التمييزية، موقع المدن، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٤/١٥.
- فؤاد بزي: مشاريع "USAID" في الداخلية والتربية: الـ"NGOS" تصرف الموظفين وتوقف المشاريع، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٤
- فؤاد بزي: شكوك حول مصير ٩٢٪ من الدعم دُفعت لـ NGOs فرنسا - أين ذهبت مساعداتنا للبنان؟، الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠/٦/٢٧.

تقارير ودراسات ومواقع وقوانين:

- استدامة منظمات المجتمع المدني في لبنان، عناء التمويل وتطور التنظيم، نشر مؤسسة مهارات ٢٠١٥.
- إيران ...العامل المشترك في احتجاجات الشرق الأوسط، قناة الحرة، نشر بتاريخ ٢٠٢٩/١٢/٢.
- بايدن: لبنان انتخب رئيسًا غير خاضع لـ «الحزب» والمعادلة بالشرق الأوسط تغيّرت، جريدة نداء الوطن، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/١/١٥. ٢٠٢٥
- تأسيس الجمعيات في لبنان، مجلة الشهرية، شركة الدولية للمعلومات، عدد ١٧١، كانون الثاني ٢٠٢٢.
- تقرير: زياد بارود - مفتاح NGO، نشرت الأخبار، بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٢، رابط: https://al-akhbar.com/Politics/٣٢٨٥٢٤ (حصلت المشاهدة بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٣٠)
- تقرير: واشنطن تخفض بأكثر من ٩٠٪ ميزانيات برامج التنمية الخارجية، موقع عرب ٤٨، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٧
- تقرير: بلبلة وقلق بين الـ NGO في لبنان..والسبب؟، قناة الجديد، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٦
- تقرير: مئات الجمعيات سيتوقف عملها في لبنان بعد تجميد عمل الوكالة الأميركية للتنمية، النهار، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/١٤
- تقرير: بلبلة وقلق بين الـ NGO في لبنان..والسبب؟، قناة الجديد، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٦.
- تقرير: مئات الجمعيات سيتوقف عملها في لبنان بعد تجميد عمل الوكالة الأميركية للتنمية، النهار، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/١٤.
- مقابلة: محمد فهمي لبرنامج الرئيس: أكثر من ٣٥٠٠ منظمة غير حكومية مخترقة من أجهزة أمنية وتعمل على خلق فتن ضد لبنان، موقع قناة الجديد، نشر بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٤.
- موقع جمعية الكشاف المسلم على الإنترنت https://new.muslimscout.org/ar
- طاولة حوار عن تحديث قانون تنظيم الجمعيات والأحزاب لديموقراطية فاعلة في المركز الدولي لعلوم الإنسان في جبيل، موقع الوكالة الوطنية للإعلام، نشر بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٥
- قانون الجمعيات العثماني، منشور على موقع مركز المعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية.

مراجع أجنبية:

- Non-Governmental Organizations (NGOs) in the United States. Bureau of Democracy, Human Rights, And Labor. January. 20, 2021. https://www.state.gov/non-governmental-organizations-ngos-in-the-united-states
- USIAD. https://lb.usembassy.gov/usaid
- what-usaid-does-and-why-trump-is-targeting-the-agency. 42025/2/.https://www.bloomberg.com/news/articles/202504-02-/what-usaid-does-and-why-trump-is-targeting-the-agency
- Integrated Country Strategy (ICS) – Lebanon.https://www.state.gov/wp-content/uploads/202205//ICS_NEA_Lebanon_Public.pdf
- Under Secretary David Hale, U.S. Department Of State, Senate Foreign Relations, Committee U.S. Policy In A Changing Middle East September, 24, 2020 ،Link: https://www.foreign.senate.gov/download/testimony
- U.S. Policy on Hizballah: The Question of Engagement. Jul 14, 2010. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/u.s.-policy-on-hizballah-the-question-of-engagement